أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الأول 2022م

وكالة الأبحاث والشؤون الدولية | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

1- الملخص التنفيذي 4

2- الاقتصاد العالمي 5

3- الاقتصاد السعودي 5

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي 5

3-2 أداء القطاع النفطي 8

3-3 المالية العامة 9

3-4 التضخم 9

3-5 القطاع الخارجي 10

4- القطاع المالي 11

4-1 التطورات في القطاع المصرفي 11

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال 12

4-3 تطورات التقنية المصرفية 13

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الأول 2022م 14

1- الملخص التنفيذي

من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد العالمي تراجعًا من 6.1 في المئة في عام 2021 إلى 3.6 في المئة في عام 2022م وبانخفاض قدره 0.8 في المئة عن توقعات يناير 2022م.

انخفض الطلب العالمي على النفط الخام حسب تقديرات أوبك خلال الربع الأول من عام 2022م بمقدار 1.0 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 99.3 مليون برميل في اليوم.

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7.6 في المئة ونسبة 3.6 في المئة على التوالي للعامين 2022م و2023م.

تشير التقديرات السريعة للربع الأول من عام 2022م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا هو الأعلى منذ عام 2011م حيث ارتفع بنسبة 9.6 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية بنسبة 20.4 في المئة ونسبة 3.7 في المئة على التوالي.

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الأول من عام 2022م حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة 4.4 في المئة ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 2.1 في المئة.

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 20.8 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وحقق كذلك ارتفاعًا بنسبة 3.2 في المئة مقارنة بالربع السابق، ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.2 مليون برميل يوميًا.

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف ارتفاعًا سنويًا بنسبة 61.7 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وكذلك سجل ارتفاعًا بنسبة 23.4 في المئة خلال الربع الأول من عام 2022م مقارنة بالربع السابق ليبلغ متوسط سعر البرميل 98.2 دولارًا.

سجل إجمالي إيرادات ميزانية الدولة خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعاً سنوياً مقداره 35.7 في المئة، ليبلغ 277.9 مليار ريال، وارتفع إجمالي مصروفات ميزانية الدولة خلال الربع الأول من عام 2022م بنسبة 3.9 في المئة على أساس سنوي، لتبلغ 220.5 مليار ريال، وبالتالي سجلت الميزانية فائضاً مقداره 57.5 مليار ريال. في المقابل، بلغ رصيد الدين العام خلال الربع الأول من عام 2022م قرابة 958.6 مليار ريال.

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.6 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 5.3 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق. وحقق ارتفاعًا نسبته 0.5 في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام 2021م.

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 72.7 في المئة لتبلغ نحو 359.3 مليار ريال مقارنةً بنحو 208.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.4 في المئة (184.7مليار ريال) ليبلغ نحو 2,372.0 مليار ريال، وحقق ارتفاع نسبته 2.7 في المئة (63.2 مليار ريال) مقارنة مع الربع السابق.

2- الاقتصاد العالمي

أبرز تطورات الاقتصاد العالمي

على الرغم من التعافي الذي يشهده الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، بدت الآفاق الاقتصادية العالمية غير واضحة المعالم إلى حد كبير وذلك بسبب الصراع الروسي الأوكراني. وعليه قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.8 نقطة مئوية إلى 3.6 في المئة في عام 2022م و0.2 نقطة مئوية إلى 3.6 في المئة في عام 2023م عن توقعات يناير(تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وجاء هذا التخفيض نتيجة لانخفاض التنبؤات لأكبر اقتصادين في العالم، حيث خُفضت التوقعات بمقدار 0.3 نقطة مئوية للولايات المتحدة الأمريكية وبمقدار 0.4 نقطة مئوية للصين لعام 2022م. وتتمثل التداعيات الاقتصادية الرئيسية للأزمة الروسية الأوكرانية على بقية العالم في ارتفاع أسعار السلع، مثل: النفط والغاز والقمح واضطرابات أوسع في الأسواق المالية. وكذلك ارتفعت توقعات التضخم إلى 5.7 في المئة في الاقتصادات المتقدمة و8.7 في المئة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية - أعلى بمقدار 1.8 و2.8 نقطة مئوية عما كان متوقعًا في يناير الماضي (الرسم البياني رقم 1).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصادات

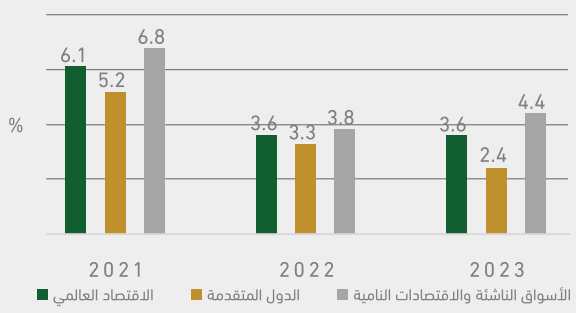

المصدر: صندوق النقد الدولي-أبريل 2022م.

أبرز تطورات أسواق النفط العالمية

تشير توقعات أوبك في تقريرها الصادر في شهر مايو 2022م إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2022م بمقدار 1.0 مليون برميل باليوم مقارنة بالربع الرابع من عام 2021م ليصل إلى 99.3 مليون برميل في اليوم وذلك نتيجة لانخفاض الطلب من الصين بمقدار 0.9 مليون برميل باليوم وكذلك الولايات المتحدة الأميركية بمقدار 0.5 مليون برميل باليوم. وتشير توقعات أوبك إلى ارتفاع العرض العالمي من النفط في الربع الأول من عام 2022م بمقدار 1.1 مليون برميل باليوم ليصل إلى 98.8 مليون برميل باليوم نتيجة لزيادة العرض من دول أوبك ودول خارج أوبك بمقدار 0.7 و0.4 مليون برميل باليوم على التوالي (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: وضع السوق العالمية للنفط

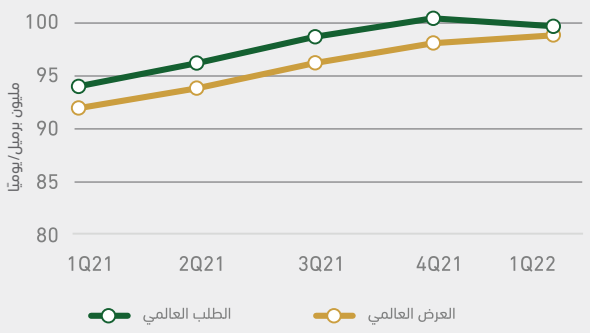

المصدر: أوبك.

3- الاقتصاد السعودي

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي

آفاق الاقتصاد السعودي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أبريل 2022م إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7.6 في المئة لعام 2022م و3.6 في المئة لعام 2023م، حيث تم تعديل توقعات عام 2022م للمملكة العربية السعودية بزيادة 2.8 نقطة مئوية

ويأتي هذا النمو في التوقعات انعكاسًا لارتفاع إنتاج النفط تماشيًا مع اتفاقيات أوبك + والتحسن الملحوظ في عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال العام 2022م، كذلك جاءت توقعات البنك الدولي على نحو مقارب لصندوق النقد الدولي بالنسب التالية 7.0 في المئة و3.8 في المئة على التوالي للعامين 2022م و2023م. فيما يخص توقعات التضخم للمملكة وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا نسبته 2.5 في المئة في عام 2022م (الرسم البياني رقم3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات أبرز الجهات الدولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة

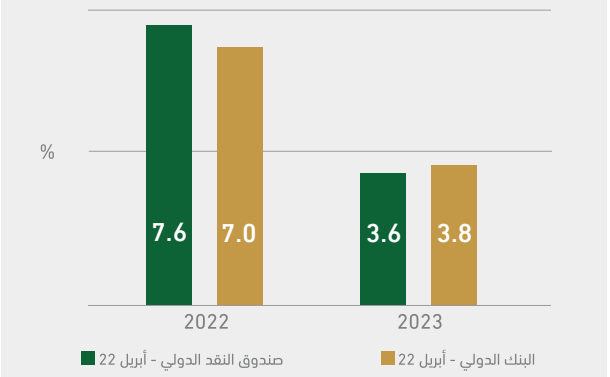

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وفقاً للتقديرات السريعة التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية للربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا هو الأعلى منذ عام 2011م حيث ارتفع بنسبة 9.6 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 20.4 في المئة وارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.7 في المئة بالإضافة إلى ارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2.4 في المئة.

كذلك تشير التقديرات إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بنسبة 6.7 في المئة في الربع الرابع من عام 2021م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، بالإضافة إلى تسجيله ارتفاعًا بنسبة 6.1 في المئة مقارنة بالربع السابق. وساهم بهذا الارتفاع نمو الأنشطة النفطية حيث سجلت ارتفاعًا سنويًا وربعيًا يقدر بنحو 10.9 في المئة و4.0 في المئة على التوالي. إضافةً إلى ذلك، حققت الأنشطة غير النفطية نموًا سنويًا وربعيًا يقدر بنحو 5.1 في المئة و2.2 في المئة على التوالي، وسجّلت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسب 2.4 في المئة و23.7 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 4).

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
(على أساس سنوي)

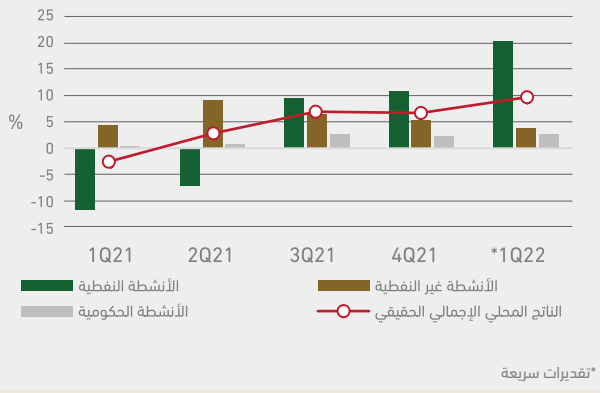

*تقديرات سريعة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت جميع الأنشطة الاقتصادية ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الرابع من عام 2021م. حيث سجل نشاط الصناعات التحويلية ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.0 في المئة وربعيًا نسبته 13.7 في المئة. تلاه نشاط التعدين والتحجير بارتفاع سنوي وربعي نسبته 10.4 في المئة و2.3 في المئة على التوالي، ثم نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية بارتفاع سنوي وربعي نسبته 9.4 في المئة و8.7 في المئة على التوالي، ثم نشاط النقل والتخزين والاتصالات بارتفاع سنوي وربعي نسبته 8.6 في المئة و14.3 في المئة على التوالي، فنشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة ارتفاع على أساس سنوي وصلت إلى 4.3 في المئة و2.9 في المئة على أساس ربعي (الرسم البياني رقم 5).

الرسم البياني رقم 5: نمو الأنشطة الاقتصادية على أساس سنوي

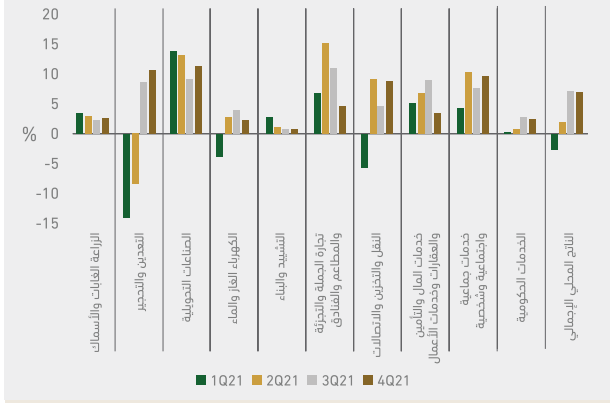

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع في الاستهلاك خلال الربع الأول من عام 2022م حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة 4.4 في المئة، ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 2.1 في المئة. وقد سجلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى أعلى نسبة ارتفاع سنوي بنسبة 89.3 في المئة تلتها مبيعات نقاط البيع بارتفاع سنوي بلغ 22.2 في المئة. وفي المقابل، سجلت شيكات المقاصة للأفراد والشركات والسحوبات النقدية انخفاضًا سنويًا بنسبة بلغت 21.2 في المئة و7.5 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 6).

الرسم البياني رقم 6: مؤشر الاستهلاك الخاص

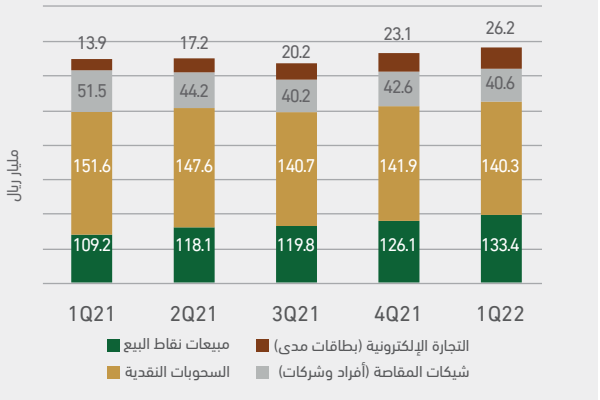

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الأول من عام 2022م، يُلاحظ النمو المحقق في مبيعات معظم القطاعات، ولكن ماتزال مبيعات بعض القطاعات خلال هذه الفترة منخفضة نسبيًا، مثل: الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، ومواد البناء والتعمير، والتعليم، والمجوهرات (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: النمو السنوي لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

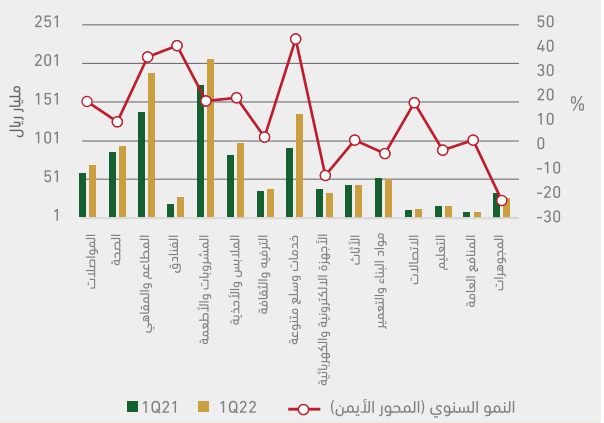

المصدر: البنك المركزي السعودي.

واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف

سجلت الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 38.4 في المئة حيث بلغت ما قيمته 40.1 مليار ريال، وسجّلت نموًا ربعيًا بنسبة 13.7 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

الرسم البياني رقم 8: واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف التجارية (الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة)

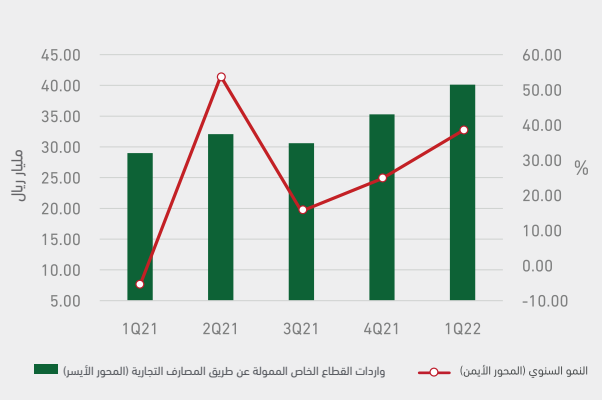

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر الإنتاج الصناعي

تشير بيانات الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2022م إلى ارتفاعه بنسبة 19.1 في المئة على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع جميع الأنشطة حيث بلغت نسبة النمو 20.8 في المئة لنشاط التعدين واستغلال المحاجر، وسجّل نشاط الصناعة التحويلية ارتفاعًا نسبته 15.3 في المئة وبلغت نسبة نمو نشاط إمدادات الكهرباء 9.4 في المئة. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي تحسنًا ربعيًا ليسجل نموًا نسبته 3.0 في المئة مدفوعًا بارتفاع نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 6.1 في المئة ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 3.2 في المئة، بينما سجّل نشاط إمدادات الكهرباء انخفاضًا نسبته 26.0 في المئة (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 9: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي

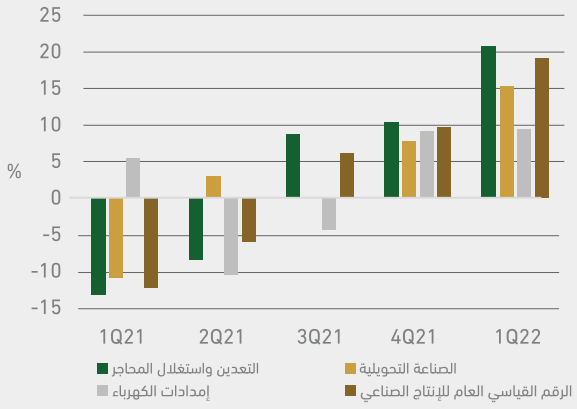

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مبيعات الإسمنت داخل المملكة

سجلت مبيعات الإسمنت داخل المملكة انخفاضًا سنويًا خلال الربع الأول من عام 2022م بنسبة 9.1 في المئة حيث بلغت كمية المبيعات ما مقداره 14.0مليون طن، وسجّلت المبيعات نموًا ربعيًا نسبته 2.3 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

الرسم البياني رقم 10: مبيعات الإسمنت داخل المملكة

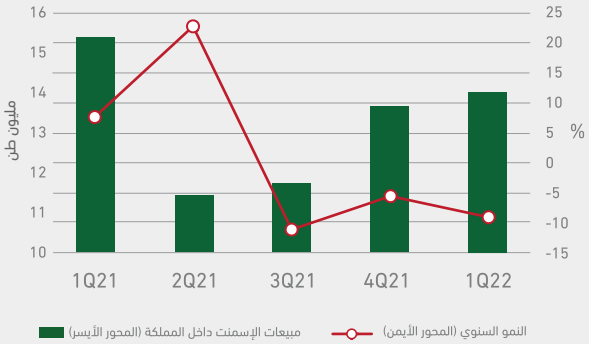

المصدر: شركات الإسمنت في المملكة العربية السعودية.

2-3 أداء القطاع النفطي

تطورات إنتاج النفط الخام

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 20.8 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وحقق كذلك ارتفاعا بنسبة 3.2 في المئة مقارنة بالربع السابق، ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.2 مليون برميل يوميًا (الرسم البياني رقم 11).

تطورات أسعار النفط

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف ارتفاعًا سنويًا بنسبة 61.7 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وكذلك سجل ارتفاعًا بنسبة 23.4 في المئة خلال الربع الأول من عام 2022م مقارنة بالربع السابق ليبلغ متوسط سعر البرميل 98.2 دولارًا (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

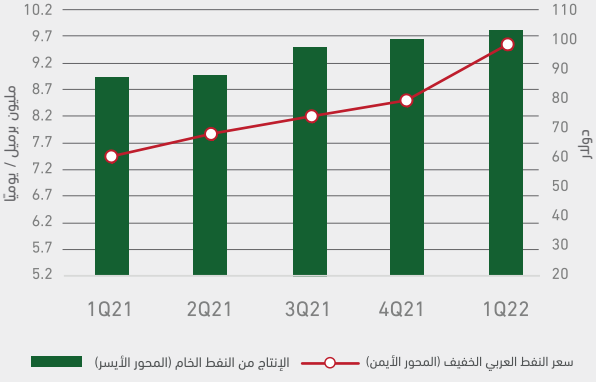

المصدر: أوبك.

3-3 المالية العامة

الإيرادات والمصروفات

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 35.7 في المئة لتبلغ 277.9 مليار ريال، حيث حققت الإيرادات النفطية 183.7 مليار ريال نتيجة استمرار تحسن أسعار النفط، وشكلت ما نسبته 66.1 في المئة من إجمالي الإيرادات. وفي المقابل، سجلت الإيرادات غير النفطية 94.3 مليار ريال، حيث شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 64.1 في المئة.

ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2022م بنسبة 3.9 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 220.5 مليار ريال. حيث سجلت النفقات الجارية 205.6 مليار ريال، وشكلت نسبتها 93.3 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 60.9 في المئة من النفقات الجارية. وفي المقابل، سجلت النفقات الرأسمالية 14.8 مليار ريال، حيث شكلت ما نسبته 6.7 في المئة من إجمالي النفقات، ويعزى ذلك إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص وصندوق الاستثمارات العامة في المشاريع الرأسمالية الكبرى. وعلى إثر ذلك، سجلت الميزانية خلال الربع الأول من عام 2022 فائضًا مقداره 57.5 مليار ريال (الرسم البياني رقم 12).

الرسم البياني رقم 12: تطورات الإيرادات والمصروفات

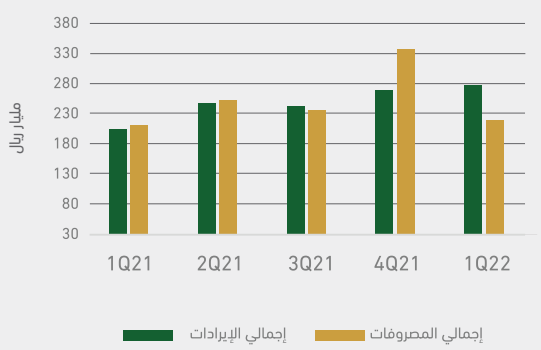

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 6.4 في المئة ليبلغ 958.6 مليار ريال. حيث بلغ الدين الداخلي 579.4 مليار ريال بارتفاع نسبته 12.8 في المئة على أساس سنوي. وفي المقابل، بلغ الدين الخارجي 379.3 مليار ريال بانخفاض نسبته 2.2 في المئة على أساس سنوي. وشكل كل من الدين الداخلي والدين الخارجي من إجمالي الدين العام نسبة 60.4 في المئة ونسبة 39.6 في المئة على التوالي. (الرسم البياني رقم 13).

الرسم البياني رقم 13: تطورات الدين العام

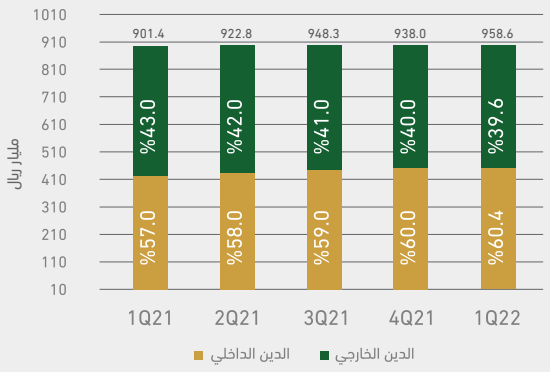

المصدر: وزارة المالية.

4-3 التضخم

متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.6 في المئة، وحقق ارتفاعًا نسبته 0.5 في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام 2021م. ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع قسم النقل بنسبة 4.6 في المئة، و كذلك الارتفاع في قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 2.5 في المئة (الرسم البياني رقم 14).

الرسم البياني رقم 14: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

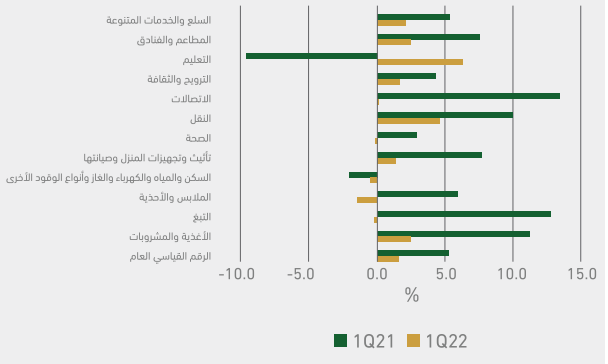

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

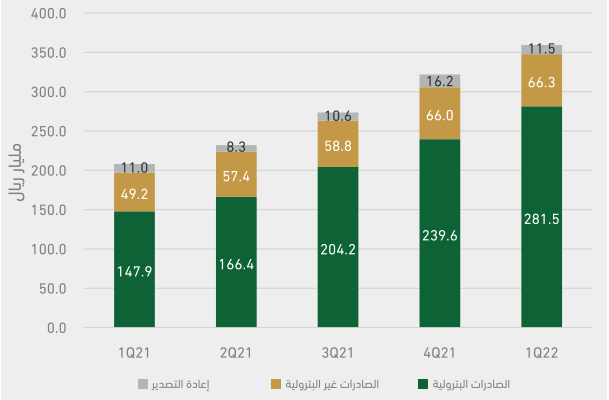

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الأول من عام 2022م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 1.5 في المئة. تلاه قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.4 في المئة.

5-3 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 72.7 في المئة لتبلغ نحو 359.3 مليار ريال مقارنةً بنحو 208.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، كان ذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنحو 90.3 في المئة لتبلغ 281.5 مليار ريال، في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية بنحو 29.4 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 77.8 مليار ريال. وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته 78.3 في المئة من إجمالي الصادرات، بينما شكلت الصادرات غير النفطية 21.7 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 12.5 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2021م لتبلغ نحو 156.8 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام 2021م مقداره 77.6 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 280.0 مليون ريال في الربع المقابل من عام 2020م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 108.2 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 8.2 مليار في الربع المقابل من عام 2020م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 185.8 مليار ريال نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 78.8 في المئة لتبلغ 321.9 مليار ريال مقارنةً بحوالي 180.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م، على الرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 8.7 في المئة لتبلغ 136.1 مليار ريال مقارنة بنحو 125.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م. وارتفع عجز حساب الخدمات في الربع الرابع من عام 2021م ليصل إلى 77.7 مليار ريال مقارنة بـ 46.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض ميزان الدخل الأولي بنسبة 57.6 في المئة ليبلغ 12.7 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2021م مقارنة بحوالي 29.8 في الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 12.8 في المئة ليصل إلى حوالي 43.2 مليار ريال مقابل 38.3 مليار ريال في الربع الرابع من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الرابع من عام 2021م تدفقًا للخارج بقيمة 1.6 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 2.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا بقيمة 10.8 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 18.0 مليار ريال، على الرغم من ارتفاع قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قُدّرت بحوالي 7.3 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 76.6 مليار ريال، مقارنة بحوالي 39.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 10.3 مليار ريال، مقابل انخفاض بنحو 62.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 38.0 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2021م مقابل ارتفاع بمبلغ 22.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 37.5 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 20.2 مليار ريال بالإضافة إلى انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 17.3 مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ 20.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4- القطاع المالي

4-1 التطورات في القطاع المصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.4 في المئة (184.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.7 في المئة (63.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,372.0 مليار ريال (الرسم البياني رقم 16).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

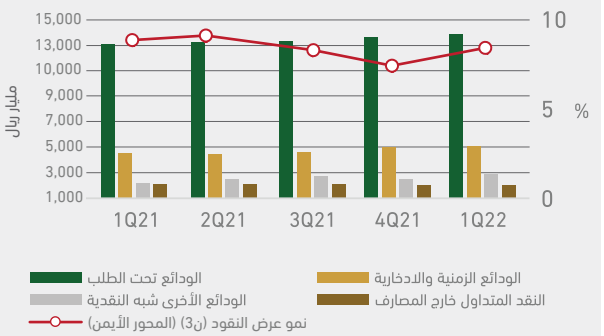

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.8 في المئة (277.5 مليار ريال)، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.7 في المئة (96.6 مليار ريال) ليبلغ 2,155.9 مليار ريال (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 17: الائتمان المصرفي حسب القطاع

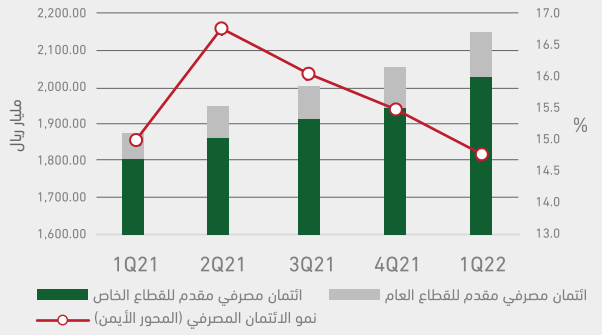

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المصرفية حسب النوع

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا سنويًا نسبته 32.8 في المئة (140.4 مليار ريال)، وشكّلت بذلك ما نسبته 27.6 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. ويعزى هذا النمو بشكل رئيس إلى برامج الحكومة الهادفة إلى زيادة نسبة

تملك المواطنين للمساكن. وفي المقابل، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية على أساس سنوي بنسبة 17.3 في المئة (63.2 مليار ريال)، حيث شكلت 20.8 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: القروض المصرفية حسب النوع

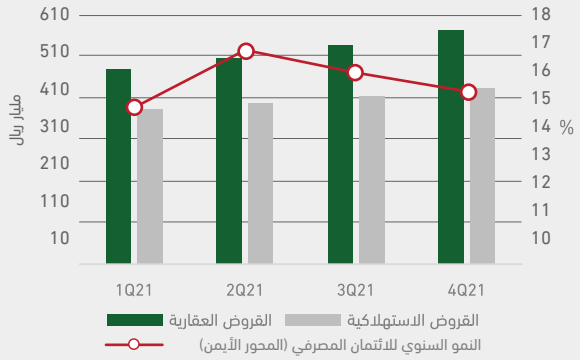

المصدر: البنك المركزي السعودي.

2-4 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال

تطورات سوق التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الرابع من عام 2021م بنسبة 19.1في المئة لتصل إلى 10,149.0 مليار ريال مقابل 8,523.1 مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق، وارتفع الإجمالي على أساس ربعي بنسبة 4.4 في المئة. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي وربعي بنسبة 13.5 في المئة ونسبة 2.7 في المئة على التوالي، وارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي وربعي بنسبة 20.2 في المئة ونسبة 3.4 في المئة على التوالي. وكذلك ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي وربعي بنسبة 52.6 في المئة ونسبة 36.4 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 19: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

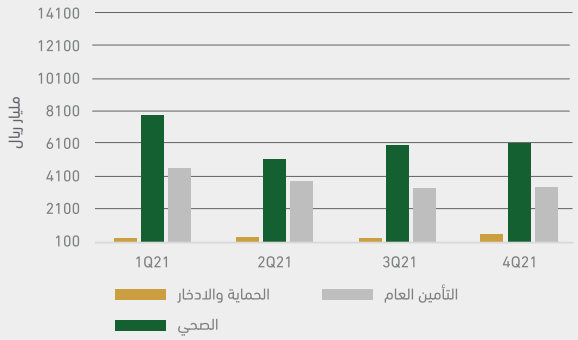

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شركات التمويل

ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 26.0 في المئة ليصل إلى 68.2 مليار ريال مقابل 54.1 مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق، وارتفع على أساس ربعي بنسبة 3.7 في المئة. وكانت المنشآت الصغيرة ذات النسبة الأعلى في الارتفاع على أساس سنوي بنسبة 30.6 في المئة، في حين ارتفعت على أساس ربعي بنسبة 2.4 في المئة (الرسم البياني رقم 20).

الرسم البياني رقم 20: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

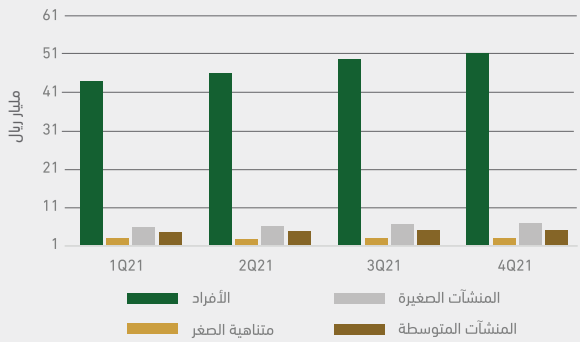

المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات أسواق رأس المال

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الأول من عام 2022م بنسبة 16.0 في المئة ليبلغ 13,090.4 نقطة، مقارنةً بانخفاض نسبته 1.9 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 32.1 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وكذلك ارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الأول من عام 2022م بنسبة 9.3 في المئة ليبلغ حوالي 12.9 مليار سهم، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.9 في المئة خلال الربع السابق. في حين حقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 41.0 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2021م. في المقابل، ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الأول من عام 2022م بنسبة 20.7 في المئة لتبلغ نحو 542.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.67 في المئة خلال الربع السابق، فيما سجلت انخفاضًا سنويًا نسبته 22.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية (تاسي)

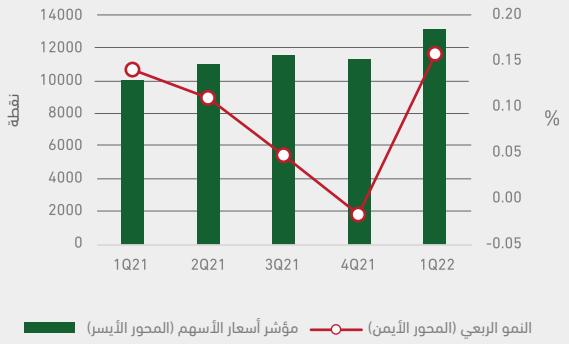

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

إضافةً إلى ذلك، سجلت سوق الصكوك والسندات ارتفاعًا ربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 18.0في المئة مقارنة بالربع المقابل من عام 2021م، حيث بلغ إجمالي قيمة التداولات 4.8 مليار ريال. في المقابل، سجل مؤشر سوق الصكوك و السندات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.2 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 981.6 نقطة.

3-4 تطورات التقنية المصرفية

نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام 2022م على أساس سنوي بنسبة 30.4 في المئة لتبلغ 12,585.3 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,373.8 مليار ريال، بارتفاع نسبته 19.2 في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,196.5 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,177.3 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 9848.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 38.7 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام 2022م ما يقارب 373.9 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدره 140.3 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الأول من عام 2022م نحو 1,634.2 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 133.4 مليار ريال. إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.4 ألف جهاز في نهاية الربع الأول من عام 2022م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 38.2 مليون بطاقة. في حين بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الأول من عام 2022م حوالي مليون جهاز.

المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الأول من عام 2022م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 414.9 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 93.0 مليار ريال، حيث بلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 334.5 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 40.6 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 80.4 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 52.4 مليار ريال.

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الأول 2022م

طرح مشروع «مسودة قواعد التقنية المالية التأمينية»، ويأتي إصدار هذه القواعد بهدف تطوير قطاع التأمين، بالإضافة إلى طرح مشروع «مسودة تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين» لتطوير قطاع التمويل ومواكبة التطورات في صناعة التمويل بشكل عام.

تم الترخيص لست شركات تقنية مالية والتصريح لثلاث شركات تقنية مالية في البيئة التجريبية التشريعية في الربع الأول لعام 2022م.

إطلاق برنامج مسرّعات لدعم نمو شركات الفنتك الناشئة ضمن مخرجات مبادرات فنتك السعودية، حيث صُمم البرنامج لنقل أفضل الممارسات والأدوات والموارد المتاحة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية.

افتتحت فنتك السعودية، رسمياً مركز التقنية المالية والذي يعتبر ضمن الجهود المستمرة المبذولة من البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية لتمكين شركات التقنية المالية في السعودية، وتعزيز بنية تحتية قوية لمنظومة التقنية المالية في السعودية؛ تسهم في تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030 والتي تتمثل في دعم مساهمة شركات التقنية المالية في قطاع الخدمات المالية بما يدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

تجاوز البنك المركزي السعودي لمستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لحصة المعاملات غير النقدية لعام 2021م محققًا نسبة 57.0 في المئة مقارنة بمستهدف 55.0 في المئة لنفس العام.

صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لثلاثة بنوك رقمية محلية عن طريق تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay) برأس مال يبلغ 2.5 مليار ريال (بنك STC)، وتحالف عدد من الشركات والمستثمرين لتأسيس بنك رقمي محلي برأس مال يبلغ 1.5 مليار ريال (البنك السعودي الرقمي)، والترخيص لبنك رقمي محلي باسم (بنك دال ثلاثمائة وستون D360 Bank) عن طريق تحالف عدد من المستثمرين برأس مال يبلغ 1.65 مليار ريال.

تسجيل المملكة العربية السعودية أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) بنسبة 94.0 في المئة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويأتي هذا التقدم في إطار الرؤية الاستراتيجية للبنك المركزي السعودي التي انطلقت من مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030.

WWW.SAMA.GOV.SA